

رسالة نشرت في ٢٩ فبراير الماضي. «وكتبت بي بي سي الفارسية أيضاً: رفض مجلس صيانة الدستور ترشيح عدد من الشخصيات السياسية في هذه الفترة أيضاً. وتابعت بي بي سي الكتابة لتقول: «وتوقع بعض المراقبين مشاركة «ضئيلة للغاية» في هذه الفترة، بالنظر إلى الاستياء واسع النطاق والأحداث التي تلت مقتل مهسا أميني في مخفر الشرطة الاخلاقية.» حسب ادعاء البي بي سي. ولا تعتبر بي بي سي أن انتخابات مجلس الشورى الإسلامي ليست حكرًا على الناخبين في طهران، وأن نسبة مشاركة الناخبين تزداد بما يتناسب مع أهمية المدن. ومن ناحية أخرى، وبسبب غياب الشفافية والمؤشرات الضرورية في مثل هذه الانتخابات، لا يمكن الوثوق بها. وعلى الرغم من أن هذه الاستطلاعات قد أجريت منذ فترة، إلا أنه مع اقتراب موعد الانتخابات، فإن المشاعر العامة والحماس للمشاركة النشطة والواسعة في هذه الانتخابات سوف تزداد بشكل ملحوظ. هذا وتوسى وسائل الإعلام المعارضة لإساءة استخدام أداة العقوبات من قبل الإصلاحيين الذين تم رفض مؤهلاتهم وتم تقديم هذا الادعاء بينما تمكن معظم المرشحين المستبعدين من الحصول على الموافقة على مؤهلاتهم من خلال كتابة الدستور. كما أن الرئيس الإيراني السابق الشيخ حسن

والصراعات في البلدات الصغيرة». ويأتي هذا الادعاء في حين لا ينبغي تقييم إيران على مستوى طهران فقط. وربما تكون نسبة المشاركة في طهران أقل إلى حد ما منها في المدن، لكن المنافسة بين المرشحين في المدن واضحة، لأن المجلس بالنسبة للمدن له مكانة خاصة ومصداقية ويمكنه حل الكثير من مشاكلها. لكن فيما يتعلق بالحوافز الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أنه ليس فقط كمية الإجازات لم تزد، بل حتى موعد إيداع الدعم تأجل لمدة عشرة أيام، وبالتالي لا مكان لهذا الادعاء عند العرب. ويتم التعبير عن هذه الخطابات الوهمية في حين لا يمكن قياس مستوى مشاركة الناس في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي على أساس استطلاع دون مصادر ودون مؤشرات. إذا لم يذكر موقع إيران انترناشيونال مصدر هذا الاستطلاع، فإن مطالبته تفتقر إلى معيار ومؤشر جيد للاستطلاع غير المتحيز. وفي العديد من البلدان، بمن فيها الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا، كان معدل إقبال الناخبين دائماً أقل من ٣٠٪، بينما على مدى السنوات الـ ٤٥ الماضية، مع إجراء الانتخابات ما يقرب من ٤٠٪ في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كان معدل إقبال الناخبين دائماً أعلى من ذلك ويصل إلى ٦٠٪. والنقطة المهمة الأخرى هي أنه ليس لدينا في إيران قانون التصويت الإلزامي.

كانت وسائل الإعلام هذه تحاول التأكيد على عدم فعالية مجلس الشورى الإسلامي وهيئة الخبراء القياديين من خلال خلق جو من اليأس بين الناس. وتسعى الوسائل الإعلامية هذه إلى التقليل من مشاركة الناس في الانتخابات وإثارة الشك بينهم من خلال نشر بعض الوثائق المقرصنة والتي من الممكن أن تكون مزيفة لمجلس الشورى الإسلامي



كيف تحارب المعارضة الإيرانية الانتخابات؟

مع اقتراب الانتخابات الثانية عشرة لمجلس الشورى الإسلامي في إيران، ينشط معارضو الشعب الإيراني على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، ويقومون بشحن الأجواء العامة ونشر موجة من اليأس والترويج لعدم المشاركة الفاعلة والواسعة النطاق في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي، بمضمون كاذب وغير صحيح، ويحاولون إرباك الرأي العام وكسر إرادتهم بالمشاركة في الانتخابات المقبلة. من الممكن تحليل وتقييم الجو العام والسياسة العامة وكسر إرادتهم بالمشاركة في الانتخابات المقبلة. ومن خلال مراجعة وسائل الإعلام المعارضة في الأيام الأخيرة، يتضح أن الغرض من الدعاية السلبية وخلق التوتر في الفترة التي سبقت الانتخابات هو تقليل عدد المشاركين في هذه الفترة الانتخابية. إذا كانت وسائل الإعلام هذه تحاول التأكيد على عدم فاعلية مجلس الشورى الإسلامي وهيئة الخبراء القياديين من خلال خلق جو من اليأس بين الناس. وتسعى الوسائل الإعلامية هذه إلى التقليل من عدد مشاركة الناس في الانتخابات وإثارة الشك بينهم من خلال نشر بعض الوثائق المقرصنة والتي من الممكن أن تكون مزيفة لمجلس الشورى الإسلامي.

الوقاف / خاص
حميد مهسوي راد



روحاني، الذي تم استبعاده من قبل مجلس صيانة الدستور، هو من المعارضين لمقاطعة الانتخابات ودعا الناس دائماً إلى التصويت لصالح حركة المعارضة للحكومة والبرلمان. وهذا الرفض لصناديق الاقتراع يتعارض مع خطاب وسلوك الإصلاحيين وحتى المعارضين، وازدواجية السلوك ملموسة فيه. هؤلاء الذين كانوا حتى وقت قريب يقترحون دائماً صيغة استفتاء للجمهورية الإسلامية ويعتقدون أن الديمقراطية يجب أن تتحقق من خلال صناديق الاقتراع، والآن بعد أن تعرضت مصالحهم للخطر، يطرحون مسألة مقاطعة الانتخابات ومقاطعة صناديق الاقتراع.

على الرغم من أنه تمت الموافقة على قانون التصويت الإلزامي في ٢٢ دولة. وفي بعضها الآخر، مثل الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وبلجيكا وبوليفيا ولوكسمبورغ واليونان وكوريا الشمالية والبيرو وسنغافورة والأوروغواي، وأجزاء من سويسرا، يتم تطبيق التصويت الإلزامي بشكل جيد، ومن لم يشارك في الانتخابات ستخضع بحقه إجراءات صارمة. كما تدعي إيران إنترناشيونال أيضاً: «أعرب مصطفى تاجزاده، أحد المسؤولين البارزين والسابقين في الجمهورية الإسلامية، والمسجون الآن بتهم سياسية بسبب انتقاده للجمهورية الإسلامية، عن معارضته للمشاركة في الانتخابات المقبلة في

الرفض لصناديق الاقتراع يتعارض مع خطاب وسلوك الإصلاحيين وحتى المعارضين، وازدواجية السلوك ملموسة فيه. هؤلاء الذين كانوا حتى وقت قريب يقترحون دائماً صيغة استفتاء للجمهورية الإسلامية ويعتقدون أن الديمقراطية يجب أن تتحقق من خلال صناديق الاقتراع، والآن بعد أن تعرضت مصالحهم للخطر، يطرحون مسألة مقاطعة الانتخابات ومقاطعة صناديق الاقتراع

القوائم المنشورة، وأكملوا أبحاثهم للتصويت للمرشح الأنسب. وإن هدف موقع «إيران إنترناشيونال» هو عدم معرفة الناس بالتوقيت الدقيق للانتخابات، وهو ما سيؤدي إلى عدم مشاركة الشعب على نطاق واسع في الانتخابات لكن هذا وهم، لأنه بحسب ما رأيناه في الماضي، فإنه مع اقتراب موعد الانتخابات في إيران، يتخذ الناس قراراتهم ويشاركون بحماس كبير في يوم الانتخابات. كما نشرت وسائل إعلام معارضة مقالاً نقلاً عن الائتلاف المعارض «لأجل الجمهورية الديمقراطية العلمانية في إيران» وكتبت أن الانتخابات المقبلة ستكون واحدة من أبعد الانتخابات في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وزعمت أن «الحكومة تسعى إلى خلق شرعية للانتخابات باستخدام تكتيكات مثل غسل الأموال، وزيادة كمية السلع والحوافز الاقتصادية وتأجيج الصراعات المحلية والقبلية

خلق الشك في أذهان متابعيه بأن نسبة المشاركة الفعالة في انتخابات المجلس هذا العام ستكون منخفضة من خلال اقتباسه مقالاً من صحيفة «وطن امروز»، وبحسب آخر استطلاعات الرأي، فإن ٥٢٪ من الشعب لا يعرفون متى ستجرى الانتخابات. وزعم موقع «إيران إنترناشيونال» كذلك أنه «في الآونة الأخيرة، أظهرت نتائج استطلاع حول انتخابات مجلس الشورى الإسلامي أن أكثر من ثلاثة أرباع الشعب الإيراني لا يتوقعون المشاركة في الانتخابات المقبلة وأن نحو ٧٥ بالمائة من المستطلعين يريدون الإطاحة بالجمهورية الإسلامية. وعلى الرغم من أن هذه الاستبيانات التي أجراها مصدر مجهول ودون الأخذ في الاعتبار مؤشر محدد، أجريت في بداية شهر فبراير الماضي، إلا أنه الآن ومع اقتراب موعد الانتخابات، أصبح الكثير من الناس على دراية بالوقت المحدد وحتى

كما أدرجت بي بي سي الفارسية مقالاً بعنوان «ماذا نعرف عن وثائق المجلس الإسلامي الإيراني المخترقة؟» كما تفاعل مع اختراق موقع البرلمان وسرقة وثائقه وكتب: قامت مجموعة القرصنة «قيام تا سرنكوي» المنسوبة إلى زمرة منافقي خلق، باختراق موقع مجلس الشورى الإسلامي، ووضعت صور مسعود رجوي ومريم رجوي، الزعيمين السابق والحالي لزمرة منافقي خلق، على موقع المجلس تحت عنوان «خانة ملت» ونشرت وثائق مختلفة، من الرسائل السرية إلى القصص القانونية لأعضاء البرلمان، على قناة التلغرام «وواصلت بي بي سي كتابتها: بعد يوم واحد من اختراق موقع خانة ملت، أعلنت العلاقات العامة للمجلس منع الصحفيين والمراسلين من دخول قاعة المجلس.

مقاطعة الانتخابات وغياب المشاركة الفاعلة
يتعمد موقع إيران إنترناشيونال

قرصنة موقع مجلس الشورى الإسلامي وسرقة وثائقه
مذ تعرض الموقع الإلكتروني لمجلس الشورى الإسلامي مؤخراً للاختراق من قبل مجموعة من قراصنة الإنترنت وسرقة وثائقه، بدأت هذه الوسائط في إثارة الفتن وتسميم الجو العام للمجتمع من خلال نشر هذه الوثائق. وفي الوقت نفسه، وبحسب الحالات التي نشرتها وسائل الإعلام هذه، يحصل أعضاء المجلس على أقل من ٢٥ مليون تومان شهرياً. فمثلاً كتبت إيران إنترناشيونال نفسها نقلاً عن أحد أعضاء البرلمان: قال محمود عباس زاده مشكيني، عضو لجنة الأمن القومي بالمجلس، في إشارة إلى اختراق موقع المجلس: «إن رواتب الأعضاء هذا العام تزيد عن ٢٠ مليون تومان وأقل من ٢٥ مليون تومان، ومن حصلوا على المزايا مثلي سيتم أيضاً تخفيض قيمتها وستصبح بحجم راتب موظف عادي».

